مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

14

الـ عدد

الرابع عشر

مارس 2017م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝

صدق الله العظيم

(سورة البقرة – آيه32)

هيئة التحريـــر

– د. علي سالم جمعة رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب /كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الانسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د .احمد)– أو (00218926308360 د. انور)

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gmail.com

قواعد ومعايير النشر

-تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهجية ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الاسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

-ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

-نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

-ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر-عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

- يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة

في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل الى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان

المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

-ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

-الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

- ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

-تقدم البحوث الى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، او ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

-اذا تم ارسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم ابلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

- يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة

إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

– يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
–يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

–يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

–في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

–يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

طريقة التوثيق:

–يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال امام جميع اعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- تحديد مدلول لفظ إفريقية (المغرب الأدنى) جغرافياً وتاريخياً وأحوالها السياسية في القرن 7هـ/13م.
د. محمود عمار المعلول.....11
2- التحليل المكاني للصيدليات في مدينة الخمس باستخدام نظم المعلومات الجغرافية(GIS).
د. بلقاسم علي سنان.....35
3-التشبيه في الشعر الليبي (ديوان راشد الزبير السنوسي الخروج من ثقب الإبرة . أنموذجا).
د. سالم فرج زوبيك.....62
4-التفكير الإيجابي وعلاقته بالتوافق النفسي.
د. أحمد علي الحويج.....87
5-العامل في المستثنى بـ"إلا".
د. صالح الأخضر.....119
6- دور وسائل النقل المتطورة في تنمية السياحة.
د. عياد ميلاد المجرش و الصادق محمود حامد.....141
7- أثر النص النبوي في تأصيل القواعد النحوية دراسة تحليلية لبعض الأحاديث النبوية الواردة في أمالي السهيلي.
د. فاطمة محمد الأزهري.....155
8- التوفيق بين الفلسفة والدين في الفكر الإسلامي ابن رشد أنموذجاً.
د. سدينة على صالح إكريبات.....173
9- أثر وسائل النقل وتلوث المياه على البيئة ببلدية المرقب بشمال غرب ليبيا (دراسة جغرافية).

د. نجوى عمر الجنين.....202

10- التوجيه الإعرابي لقوله تعالى ذلك ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (دراسة تحليلية).

د. علي سالم جمعة شخطور.....230

11- الدور العربي تجاه القضية الليبية 1945-1952م "دراسة في دور مصر والعراق وجامعة الدول العربية".

د. مفتاح بلعيد غويطة.....265

12- منهج ابن الملا واختياراته النحوية في كتابه منتهى أمل الأريب من حل شواهد مغني اللبيب.

دإمحمد علي سليمان أبوسطاش.....300

13- نقد المتن عند السيدة عائشة رضي الله عنهامرويات أبي هريرة أنموذجاً دراسة نظرية تطبيقية.

أ. وفاء محمد العاتي.....326

14- صناعة الحديد والصلب في مصراته.

دإبتسام عبدالسلام كشيب.....354

15- العلاقات الإسرائيلية الأفريقية من عام 1955 م-1984م.

د.عبد السلام عمر عرقوب.....368

16- مظاهر البعد الحضاري في مرويات كتاب تيجان في ملوك حمير.

د.إمحمد انويجي غميض و شعبان علي أبوراس.....392

17 - Libyan EFL Learners' Use of English Lexical Collocations.

Dr. Dr. Zainab Ahmed 426

أثر النص النبوي في تأصيل القواعد النحوية
دراسة تحليلية لبعض الأحاديث النبوية الواردة في أمالي السهيلي•

إعداد: د. فاطمة محمد الأزهري•

تقديم:

يُعدُّ النص النبوي الأصل الثاني للشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم , إلا أن المتأمل في كتب المتقدمين من أعلام الدرس النحوي يلحظ مصنفاتهم شبه خالية من شواهد الحديث الشريف، ونتج عن هذه القلة التي شهدتها مصنفاتهم؛ قضية موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث الشريف، فلقت عناية الكثير من الدراسات التي فصّلت الحديث عن هذه القضية وتوصيفها، وكان الجانب النظري أوفر حظاً في تلك الدراسات ،وما نحتاجه في هذا المجال التركيز على الجانب العملي الذي تمثله الدراسات التطبيقية والتي بدورها تضيف لحقل اللغة العربية أدلة نحوية تزدان بها قضايا اللغة والنحو، في الوقت الذي نشهد فيه كثرة الدراسات البحثية التطبيقية في جانب الشاهد الشعري وذلك بدراسة دواوين الشعراء المتقدمين والمتأخرين حتى استهلكت دواوين شعراء المعلقات وغيرها، ودرست من جميع جوانبها التركيبية في اللغة والنحو, فالشعر القديم المعاصر لزمن الاحتجاج يقدم فائدة للدرس النحوي بخلاف الشعر المصنف خارج عصر الاحتجاج، الذي يقضي فيه الباحث سنوات ليخرج لنا مباحث لتوصيف القصائد ووضع جملها في جداول بحسب تراكيبها التي لا يمكنها إضافة الجديد للقواعد النحوية، لذا فالحاجة مُلحّة لتسليط الضوء في دراساتنا اللغوية على الشاهد النبوي في كتب الصحاح والسنن وفق ما حدّده العلماء من شروط الاحتجاج بالحديث الشريف والتي سيأتي ذكرها فيما بعد، وعن قضية الاحتجاج وموقف النحويين فقد ذكرنا سابقاً أن الدراسات أفاضت

• وهي مجموع ما أملاه السهيلي وأجوبة عن أسئلة سأله إياها الفقيه المحدث أبو اسحاق بن قرقول.

• جامعة طرابلس –كلية الآداب – قسم اللغة العربية

الحديث حولها ويمكن الإشارة إلى بعضها لتوضيح موقف علماء اللغة من الحديث الشريف، فقد أشار الدكتور محمود فحال في دراسته القيمة في الحديث النبوي والنحو العربي إلى اللغويين الذين استشهدوا بالحديث وهم:

" أبو عمرو بن العلاء والخليل والكسائي، والفراء والأصمعي وأبو عبيد ،وابن الأعرابي وابن السكيت، وأبو حاتم،وابن قتيبة، والمبرد، وابن دريد،وأبو جعفر النحاس وابن خالويه، والأزهري ، والفارابي ، والصاحب بن عباد،وابن فارس والجوهري، وابن سيده، وابن منظور، والفيروز أبادي، وغيرهم(1)

كما خلَصَت دراسة الدكتورة خديجة الى إعلان مخالفتها الباحثين جميعاً–قدماء ومحدثين– في ما ذهبوا إليه من أن أبا حيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً؛ لأنه لم يعلق بالرفض على ابن مالك و غيره، ويعرض احتجاجهم بدون ردّ ، بل قد يتابعهم في احتجاجهم، وختمت دراستها ببيان موقف المحدثين من الاحتجاج بالحديث، وكيف أنهم أجازوا الاحتجاج به وفق شروط ،اعتمدها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مع بعض الاستدراكات في الشروط من قبل بعض الباحثين المحدثين.(2)

وتصرح بالأسباب التي دعت إليها دراستها قائلة:

"إن الدافع إلى القيام بهذا البحث ما لمسته من اضطراب الآراء والأقوال والنقول عن القدماء والمحدثين في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وما يلحق به من كلام آل البيت والصحابة، وما ذكروه من أن أول من احتج به ابن خروف كما يرى ابن الضائع، أو ابن مالك كما يرى أبو حيان، أو السهيلي الذي كان سابقاً لهما كما يرى البغدادي.."(3)

---

[1] – الحديث النبوي والنحو العربي،محمود فحال ص312

[2] – ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، د.خديجة ص427

[3] – السابق ص367

وعرضَتْ موقف العلماء على النحو التالي:

– فريق يجوز الاستدلال بالحديث مطلقاً، منهم ابن خروف والصفار، والسيرافي، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وغيرهم

– فريق يمنع الاحتجاج مطلقا منهم أبوحيان في شرح التسهيل وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل

وقد احتج الفريق المانع للاحتجاج بالأحاديث الشريفة بحجتين هما:

الأولى: الرواية في نص الحديث أجازها الرواة بالمعنى

الثانية: كثرة وقوع اللحن في رواية الحديث باعتبار أن أغلب الرواة كانوا غير عرب

ولقد أشار الدكتور رياض الخوّام في دراسته التي جاءت في مكاتبة وقعت بين البُلْقِيني(1) والذماميني(2) حول موقف العلماء من الاحتجاج بالحديث إلى فريق ثالث يتوسط المذهبين السابق ذكرهما، مَن جوز الاستشهاد ومن منعه، يتمثل هذا الفريق في رأي الشاطبي الذي توسط المذهبين، ورأى بأن يحتج بالأحاديث التي اعتنى رواتها بنقل ألفاظها دون معنى، أما التي عرف عن رواتها النقل بالمعنى ، فلا يحتج بها، ولقد حرص الدكتور على عرض جهود الشيخ محمد الخضر حسين في هذا المجال الذي يلخص موقف الشاطبي بجواز الاستشهاد بالأحاديث النبوية قائلاً:

"•ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان

4- عمر بن رسلان بن صالح بن عبد الحق السراج البلقيني القاهري الشافعي ولد سنة(724)ه ببلقينه من الغربية، واشتهر لكثرة محفوظاته، من مصنفاته، شرح جزء من شرح البخاري، وله شرح على الروضة، ينظر الضوء اللامع **6/85**

2 – محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد القرشي المخزومي، ولد بالإسكندرية(763)ه من مصنفاته: حاشيتين على مغني اللبيب، شرح التسهيل، شرح الخزرجية، نزول الغيث، ينظر بغية الوعاة، السيوطي 66/1

•ما يروى للاستدلال على أنه –عليه الصلاة والسلام– كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر

•ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت

•الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، لأن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في الألفاظ

•الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس والشافعي

•ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد"(1)

وقد تضمن نص المكاتبة التي وقعت بين البلقيني والذماميني على الآتي:

" قال العلامة بدرالدين الدماميني : وقد كنت عام ثلاثة وتسعين وسبعمائة كتبت سؤالاً نصه: ما جوابكم رضي الله عنكم في الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية، هل هو صحيح أو لا؟ فقد منع ذلك بعضهم مستدلاً بأن الحديث يجوز نقله بالمعنى، فلا يجزم بأن هذا لفظه صلى الله عليه وسلم، وقد أشار الشيخ أثير الدين أبو حيان إلى هذا المعنى، وخالف في ذلك بعضهم محتجاً بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم، فيجب أن لا يستدل بها أيضاً، وهو خلاف الإجماع، وزعم هذا القائل أن الاستدلال بالحديث إنما يسقط إذا أثبت المنكر أن الحديث المستدل به ليس من لفظه عليه الصلاة والسلام، وأن لفظه كان كذا، وأن الناقل غيّره إلى كذا، فأي الرأيين أصحٌّ؟ بيِّنوا لنا الحجة على ذلك مثابين مأجورين ...جواب الشيخ سراج الدين البُلْقينيّ– رحمه الله تعالى– اللهم أرشد للصواب، إثبات

[1] – الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية د.رياض حسن الخوام ص20

القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تامٍّ من كلام العرب، ومجرد وجود لفظة في حديث، لا تثبت به قاعدة نحوية، وكذا وجود لفظة في كلام العرب، والذي وقع للشيخ ابن مالك في ذلك في " يتعاقبون فيكم"(1) وفي " من يقم ليلة القدر إيماناً واحْتِساباً غُفِرَ لَهُ ما تقدّمَ من ذَنْبِهِ"(2) وغير ذلك، فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث، فيأتي به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك، وشيخنا أبوحيان يتوقف في ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة، وأما ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء، فذلك هو الذي تثبت به قواعد أبواب النحو، والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاعتضاد حسن راجح ، والله سبحانه أعلم بالصواب"(3)

تضمنت المكاتبة الاستفسار عن قضية الاستدلال بالنص النبوي ،وهل يصح الاستدلال به في بناء القواعد النحوية؟ أولا يصح؟

ويمكن تلخيص ما ورد فيها على النحو التالي:

• ذكر الشيخ البلقيني الفريق المجيز للاحتجاج بالحديث الشريف، متمثلاً في ابن مالك رحمه الله

• أكد على ضرورة الاستقراء التام لإثبات القواعد النحوية، فالنص وحده لا يكفي وكلام العرب أيضاً وحده لا يكفي، بل القواعد لابد أن تبنى على الاستقراء التام

• بيّن جواب الشيخ أن ابن مالك يرى بالاحتجاج إلا أنه في عرضه للشواهد لم يكن غرضه إثبات القواعد النحوية بقدر ما كان غرضه الاعتضاد، أي يأتي بالحديث الشريف، ثم يأتي من كلام العرب ما يؤيد ما جاء في الحديث، ومثل لذلك بالحديثين الشريفين، وغيرهما

---

[1] –- حديث شريف" يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار "صحيح البخاري139/1

[2] – صحيح البخاري14/1

[3] – الاستدلال بالأحاديث ، رياض الخوام ص 28

. تناول الدكتور رياض في تحقيقه لهذه المكاتبة بعض المواضع التي تناول فيها ابن مالك الاعتضاد بالحديث الشريف1

• يظهر جانب الاعتضاد بوضوح في استشهاد ابن مالك بالآيات الدالة على هذا الجواز الوارد بالحديث الشريف– جواز حذف المعطوف للعلم به– وذلك في قوله تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدّةٌ مِنْ أيّامٍ أُخَرَ} (2) ،التقدير: فمن كان منكم مريضاً (فأفطر) .

• يؤكد أنّ أبا حيان لم يكن من الفريق الممانع، بل يجيز الحديث الوارد باللفظ، لا بالمعنى.

أما ما وصل إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة بخصوص هذا الشأن ووضعه لضوابط الاحتجاج بالحديث الشريف جاء على النحو التالي:

* أنه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، بل يحتج بما جاء في ما ورد ككتب الصحاح الستة وما قبلها ، وعن صور الاحتجاج حددها المجمع في الآتي(3) :

1–الأحاديث المتواترة المشهورة

2–الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات

3–الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم

4–كتب النبي عليه الصلاة والسلام

[1] – ينظر شواهد التوضيح ، ابن مالك ص112–113

[2] – سورة البقرة :180

[3] – أشارت الدراسات إلى ذلك ينظر موقف النحاة ص427،الاستدلال بالأحاديث ص11

5-الأحاديث المروية لبيان أنه -عليه الصلاة والسلام-كان يخاطب كل قوم بلغتهم

6-أحاديث الرواة الذين لا يجيزون الرواية بالمعنى

7-الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة

أهمية النص النبوي في الدرس النحوي وبيان أثره:

أشار الدكتور محمد قاسم إلى أهمية النص النبوي الذي لم يلق العناية التي لاقتها النصوص الشعرية ،ويؤكد أن التضحية بالحديث هدر لجانب كبير من مصادر الدرس النحوي، ويستنكر القيود التي فرضها المانعون على رواة الحديث دون رواة الشعر، يقول:

" وقد قدم المانعون من الاحتجاج به من الحجج غير المقنعة ما يصح تطبيقها على رواية الشعر ورواته ؛ فلماذا أبيحت في الشعر وحُرّمت في الحديث!"(1)

والنص النبوي يمثل شاهداً من شواهد العربية، والاستدلال به أولى من الاستدلال بالشعر العربي، وتكمن أهمية الدراسات التطبيقية للشاهد النبوي في موافقة الكثير من النصوص للقواعد النحوية ومخالفة البعض منها للقواعد، وذلك لا يظهر إلا في هذه الدراسات التي أكدت على أهمية النص النبوي في الدرس النحوي، وهذه بعض القضايا والمسائل المتعلقة بالنصوص النبوية وبيان موضع الشاهد فيها، وذلك بتحليل بعض النصوص النبوية الواردة في أمالي السهيلي والتي احتوت على شواهد نبوية هامة، وهي:

إضمار الفعل لدلالة السياق عليه:

عن زينب بنت أم سلمة تحدث عن أمها أن امرأة توفي زوجها، فخافوا على عينها، فأتوا النبي – صلى الله عليه وسلم – فاستأذنوه في الكحل فقال رسول الله -صلى الله عليه

[1] – إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في شرح ابن عقيل د. محمد قاسم المكتبة العصرية, بيروت ت ط 2003

وسلم–(قد كانت إحداكن تكون في شربتيها في أحلاسها حولاً فإذا مرّ كلب رمت ببعرة فخرجت ، أفلا أربعة أشهر وعشراً)1

تحليل النص:

الشاهد في النص السابق في قوله: (أفلا أربعة أشهر وعشراً) والتقدير: ألا تربصين وتمكثين أربعة أشهر وعشرا، ولقد تناول السهيلي في أماليه الشاهد النبوي في هذا الحديث قائلاً: " وإنما قدرنا الفعل المضمر مستقبلا، لأن سياقة الحديث تدل عليه، ولأن حرف "لا" ينفي به المستقبل، وقلما ينفي به الماضي إلا أن يقدر بمعنى "لم" مثل قوله: وأي عبد لك لا ألما"2

نلحظ في نص السهيلي تحديده لزمن الفعل للمستقبل، والسياق في الحديث يحدد ذلك الزمن، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يرى قلة مجيء النفي ب "لا" للماضي ، وإن ورد ما يدل على ذلك فيقدر معنى (لم) ل(لا) ومثّل لذلك بالجملة الواردة بنصه وتقديرها: وأي عبد لك لم ألما

عمل المصدرِعملَ الفعل:

عن أنس رضي الله عنه (مرّ على النبي صلى الله عليه وسلم بجنازة ،فأثنوا عليها خيراً فقال: وجبت، ثم مرّ بأخرى , فأثنوا عليها شراً، أوقال غير ذلك ، فقال وجبت، فقيل يا رسول الله، قلتَ لهذا وجبت ولهذا وجبت، قال: شهادة القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض)3

تحليل النص:

[1] – صحيح مسلم 203/4

[2] – أمالي السهيلي ص82

[3] – صحيح البخاري 3/ 221

الشاهد في النص في قوله (شهادة القوم) على إضمار مبتدأ والتقدير: هي شهادة والقوم مرتفع بالابتداء ولقد تناول السهيلي في أماليه هذا الحديث وذكر له أكثر من وجه، يقول:

" كأنه قال : هي شهادة، والقوم مرتفع بالابتداء والمؤمنون نعت له أو بدل، وما بعده خبر، ويضعف عندي هذا الوجه، لأن المعهود في كلام النبوة حذف المنعوت على هذا النحو، نحو قوله ..(المؤمن غرّ كريم) لأن الحكم متعلق بالصفة فلا معنى لذكر الموصوف"[1]

بعد عرضه لوجه الإضمار وحذف المنعوت يعرض السهيلي وجهين آخرين لقوله (شهادة القوم) وهي:

* وجه عمل المصدر وهو (الشهادة) يقول السهلي:

" ولكن في الحديث وجه آخر، أن يرتفع القوم بالشهادة، لأنه مصدر ويتم الكلام فيه، ويرتفع المؤمنون بالابتداء وقد أجازوا أن يعمل المصدر عمل الفعل فلا بعد في عمله ههنا في القوم منوناً كما يقول: يعجبني ضرب زيد عمراً"[2]

* وجه عمل الفاعل وهو(القوم) وإضمار الفعل، يقول السهيلي:

" ويجوز أيضاً وجه ثالث وهو أن يكون القوم فاعلاً بإضمار فعل كأنه قال: هذه شهادة ، ثم قال: القوم أي شهد القوم"[3]

رفع الفعل وجزمه بعد "لا" النافية:

جاء في حديث البخاري عن أبي هريرة:(إن لي عشرة من الولد ما قبّلت منهم أحداً فقال عليه السلام: من لا يَرحمُ لا يُرحمُ)[1]

---

[1] – أمالي السهيلي ص87

[2] – أمالي السهيلي ص 87

[3] – السابقص87

تحليل النص:

الشاهد في النص السابق في قوله(من لا يرحم لا يرحم)حيث ورد لفظ الفعل (يرحم) بالرفع حملاً على الخبر وذلك لدلالة سياق الكلام عليه , وورد بالجزم على الشرط، ولقد تناول السهيلي هذا الحديث معللاً سبب الرفع الذي يراه الوجه الأقرب للصواب مع تجويزه لوجه الجزم، يقول:

" أي: الذي يفعل هذا لا يرحم، ولو جعلها شرطاً لانقطع الكلام مما قبله بعض الانقطاع؛ لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف ,وأيضاً فإن الشرط إذا كان بعده فعل منفي فأكثر ما وجدناه في القرآن وفي كلام النبوءة منفياً بحرف "لم" لا بحرف "لا" كقوله سبحانه:{ومن لم يتب} 2و{ومن لم يؤمن}3 كما قيل في الحديث (من لم يهاجر) فأكثر ما تجده هكذا، وإن كان الوجه الآخر جائزاً، كقول زهير4:

ومن لا يذذ عن حوضه بسلام

يقدم، ومن لا يظلم الناس يظلم

فكلا الوجهين جائز والمعنى فيها متقارب جداً، رفعت أو جزمت"5

وهذا تصريح من السهيلي بجواز الوجهين، لأنهما بالفعل متقاربين.

حذف العائد في النعت:

---

[1] – صحيح البخاري 9/8 كتاب الأدب وصلة الرحم

[2] – الحجرات: 11

[3] – الفتح :13

[4] – ينظر ديوانه ص30

[5] –أمالي السهيلي ص89

ورد في صحيح مسلم حديث في باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره:

(سئل ابن عباس وقد اختلف القوم في الهلال أهو ابن ثلاث أو ابن ليلتين ،وقال:" أي ليلة رأيتموه، قال أبو البختري: فقلنا: ليلة كذا وكذا ،وقال : إن رسول الله صلى الله عله وسلم قال : إن الله مدّه للرؤية، فهو لليلةٍ رأيتموه)1 بالتنوين

تحليل النص:

الشاهد في النص السابق في قوله(لليلةٍ رأيتموه) حيث ورد لفظ (ليلة) بالتنوين والفتح، ولقد أورد السهيلي في هذا الحديث أوجه إعراب لفظ (ليلة) وضعّف وجه التنوين بقوله:

" وأما قوله في الهلال، هو لليلةٍ رأيتموه، بالتنوين فهذا أضعف الوجوه الثلاثة ، لأن حكم الجملة التي هي في باب النعت أن يعود فيها ذكر على المنعوت ، و"رأيتموه" في موضع نعت لليلة ، ولكنه قد يحذف العائد من الصفة كما يحذف من الصلة ؛ تقول: الذي ضربت، وحذفه من الصلة أحسن من حذفه في الصفة، لأن الموصول لا يستغنى عن صلته, فطال الكلام واحتاج إلى الحذف, ومع قبح الحذف في الصفة فهو أحسن من حذفه في الخبر ,إذا قلت : زيدٌ ضربتَ, لأنك في الخبر تقدر أن تعمل الفعل في زيد, فتقول: زيداً ضربت، ولا يمكن في الصفة أن تعملها في الموصوف؛ فلا وجه عن الحذف للضمير أو ذكره، وقد جاء منه2:

* فثوب نسيت وثوب أجر

فنسيت في موضع نعت لثوب، لا في موضع خبر، كما توهّم سيبويه لأن الثوب نكرة، فلا يخبر عنها إلا مع الشروط المذكورة، وكذلك وهم أيضاً في قول العرب: " شهر ثرى وشهر ترى" أي ترى فيه النبات، فليس ثرى في موضع خبر، وإنما هو وصف، كأنه قال : "

[1] – صحيح مسلم 127/3

[2] – وهو من شواهد كتاب سيبويه وصدره: فأقبلت زحفاً على الركبتين

الشهور ثلاثة: شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى" وجعله سيبويه مثل : زيد ضربت... وأما من رواه: " لليلةَ رأيتموه" فهو حسن لأن الظرف إذا أضيف إلى غير معرب ولا متمكن حسن فيه البناء على الفتح.."[1]

يتضح من النص السابق أن السهيلي يجيز وجه البناء على الفتح للظرف ويعبر عنه بأنه حسن أما وجه التنوين فيضّعفه، ورأيتموه في موضع نعت لليلة، ورأى قبح حذف العائد في الصفة، كما خالف سيبويه الذي رأى[2] جواز حذف العائد في الخبر في قول امرئ القيس ويرى أنه واهم فيما رآه، لأن الثوب نكرة في قوله(فثوب نسيت وثوب أجر) و(نسيت) في موضع نعت لثوب وأكّد على مخالفته سيبويه أيضاً في توهمه لقول العرب(شهر ثرى) بإعراب ثرى على الخبرية، ويرى السهيلي أنها وصف.

الظرف المقطوع والحال:

جاء في صحيح البخاري عن رفاعة بن رافع قال:(كنا يوماً نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رفع رأسه من الركعة، سمع الله لمن حمد، ربنا ولك الحمد حمداً طيباً كثراً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: من المتكلم؟ قال: أنا: قال: رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يَبْتَدِرونَها أيهم يكتبها أول)[3] ويروى " أولاً"

تحليل النص:

الشاهد في النص السابق في قوله :(يكتبها أول) حيث وردت روايتان لها : رواية البناء على الضم على الظرفية، ورواية النصب على الحال من الكاتب، ولقد تناول السهيلي هذا النص الذي اختار فيه وجه الرفع بالبناء على الضم، يقول:

[1] – أمالي السهيلي ص92

[2] –ينظر الكتاب 44/1

[3] – صحيح البخاري 203/1

" وأما (أيّهم يكتبها أولُ) فهو رواية الرفع مبني على الضم لأنه ظرف قطع عن الإضافة مثل : قبلُ وبعدُ ، قال سيبويه: تقول ابدأ بهذا أولُ، وإذا نصبت فهو حال من الكاتب، تقدير الكلام: يكتبها أولَ من غيره ، كما تقول: يجيئ زيد أحسن من فلان، ثم قد يحذف الجار والمجرور، ويفهم المعنى، وكذلك :أيهم جاء أول فهو حال وإذا نصبت وظرف مبني إذا رفعت، وكذلك قول أبي بردة : أحببت أن تكون شاتي أول تُذبح، من رفع فظرف ، كأنه قال : تذبح قبل, ومن نصب فحال من المضمر الفاعل ، كأنه قال: تذبح أول من غيرها ، ثم قدم الحال ، وجاز تقديرها لأن العامل لفظي"[1]

تظهر موافقة السهيلي لسيبويه في النص السابق، الذي استشهد فيه بأمثلة متعددة تؤكد جواز الوجهين ، بالرفع على الظرفية والنصب على الحال، مع ترجيحه أو ميله لوجه الرفع ، مستدلاً بقول سيبويه الذي يرى وجه الرفع أقرب لأنه قدّر الحذف في وجه الرفع الي يراه جائزاً، في حين يرى وجه النصب مع عدم الحذف قول:

" وأما قولهم: ابدأ به أول ، وابدأ بها أول، فإنما تريد أيضاً أول من كذا، ولكن الحذف جائز جيد، كما تقول ،أنت أفضل، والحذف يستعمل في قولهم : ابدأ به أولُ أكثر، وقد يجوز أن يظهروه إلا أنهم إذا أظهروه لم يكن إلا الفتح"[2]

يظهر من العرض السابق جواز الوجهين لكلمة (أول) فيجوز فيها الرفع على الظرفية، كما يجوز فيها النصب على الحال.

دخول لام الأمر على فعل المتكلم:

جاء في صحيح البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه(أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته له، فأكل منه ثم قال: قوموا فلْأصلِ لكم..)1 ، ويروى (فلَأصليَ لكم) بفتح اللام ونصب الياء

[1] – أمالي السهيلي ص 93

[2] – الكتاب ، سيبويه 46/2

تحليل النص:

الشاهد في النص السابق في قوله:(قوموا فلأصل لكم) وذلك في دخول لام الأمر على الفعل المضارع، وقد تناول السهيلي هذه الشاهد النبوي بالتحليل رافضاً فيه دخول لام الأمر على المضارع، وأول لها وجهين سيأتي ذكرهما في نصه التالي، مستشهداً بقول الزجاج وبعض الشواهد يقول:

" وأما قوله :(قوموا فلأصل لكم) بلفظ الأمر فمستحيل في الحقيقة ، ولكن له وجهان: أحدهما: أن يكون من باب قوله{فليمدد له الرحمن مدا}2قال الزجاج: لما أوجب ذلك على نفسه وحتم به حتماً, جاء به على لفظ الأمر, لأن الأمر حتمٌ وإيجاب على المأمور، والوجه الثاني: أن يكون قوله " لأصل لكم" أمراً لهم بالاهتمام به، لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله كما قال الشاعر3:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني

ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل

ولا يقال: جعلت بفعل غيري كذا، إنما تقول: جعلت أفعل ولكنه جاز في هذا البيت لارتباط الثاني بالأول"4

فالسهيلي بتحليله للشاهد الوارد في النص السابق يحاول أن يبعد وقوع أثر هذا النص على قاعدة دخول لام الأمر على فعل المتكلم (لأفعل) لأنها كما في القاعدة تدخل على المخاطب، ومثّل لذلك بجواز دخولها على الغائب في الآية الكريمة، لكنه في آخر تحليله للنص لم ينكر أثر الشاهد على القاعدة مصرّحاً بقوله:

---

[1] – صحيح البخاري 106/1، صحيح مسلم 128/2

[2] – سورة مريم 75

[3] – أحمر الباهلي ينظر خزانة الأدب 94/4

[4] – أمالي السهيلي ص95

" وأما فتح اللام فإنما أراد : لأصلن وقلما يوجد في الكلام انفراد هذه اللام في التأكيد والقسم دون النون، فإن صحّت الرواية فليس ببعيد في القياس كل البعد أن تقول " ليقوم زيد" أي لقائم زيد، توقع الفعل موقع الاسم، كما توقع الاسم موقع الفعل وتعمله عمله"[1]

هذا ما نتحدث عنه في بحثنا هذا الذي يكمن في الأثر الذي يتركه السماع في القياس الأثر الذي يرد في الشاهد النبوي، فيستعمله اللغويون في قياسهم، والنص السابق يؤكد ذلك بتصريح السهيلي ، بأن الرواية إن صحّت فالقياس يجيز استعمال لام الأمر في المتكلم والمخاطب والغائب، وغير ذلك من السماع الوارد في النصوص النبوية المختلفة.

وبعد هذا العرض الذي أشرنا فيه إلى أهمية النص النبوي وأثره في قضايا الاحتجاج والاستشهاد في الدرس النحوي، خاصة إذا كان الحديث بأكثر من رواية، فقد تختلف الألفاظ بحيث يقع التأثير، أو الأثر الذي من شأنه أن يغير من مجرى القاعدة التي بني عليها النص الوارد، ولقد تناولت بعض الدراسات تعدد روايات الشواهد العربية منها دراسة للدكتور رياض السواد بعنوان: تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره على القواعد النحوية والتي يشير فيها إلى أثر هذا التعدد على قواعد العربية، يقول:

"تعددت روايات الشاهد وشكلت ظاهرة بارزة تحتاج إلى الدرس والتحري ومعرفة التأثير الذي يمكن أن تتركه على القواعد النحوية عامة ، فكانت هذه الدراسة التي ركزت على جانب واحد من جوانب التعدد ، وهو الذي يغيّر موطن الشاهد إذا ما ذكر ليصبح الشاهد بعده ليس ذا فائدة في طرحه دليلاً على مسألة نحوية ما ، وتركت الشواهد التي تعددت روايتها من دون أن تشكل تأثيراً على موطن الشاهد، وهي كثيرة يصعب إحصاؤها "[2]

[1] – أمالي السهيلي 95

[2] – تعدد رواية الشاهد وأثره على القواعد النحوية، د، رياض السواد ص3

فتعدد رواية الشاهد تمثل النص اللغوي الذي يعتمد عليه النحوي في توجيه قضايا اللغة، فنشهد في توجيهاته العقلية النحوية التي أنتجت لنا تراثاً هائلاً يزخر به الدرس النحوي.

والنص النبوي يخضع لهذا التعدد الذي قام علماء الحديث بوضع ضوابط له وفق سلسلة الجرح والتعديل، بحيث يصل إلينا النص سليماً صحيحاً، تخضع له القواعد النحوية ، لا يخضع لها.

خاتمة:

أشارت الكثير من الدراسات إلى أهمية النص النبوي وضرورة الاستشهاد به، وحقيقة أرى مذهب من ذهب بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً وهذا الدكتور محمود فحال يؤكد على ذهابه هذا المذهب القائل بالاحتجاج مطلقاً قائلاً:

" وبتبني فكرة الاستشهاد بالحديث مطلقاً نكون قد وسعنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاستشهاد وبالاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال يصبح ربع النحو خصباً"[1]

وتظهر مواطن الأثر للنص النبوي في جوانب عديدة منها:

* النص النبوي حُدّدت له ضوابط معينة في الاستشهاد به حَدّدتها جهات مختصة، وقد وضحنا ذلك في هذه الدراسة.

* ينبغي على المتخصصين في مجال اللغة العربية، الاهتمام بدراسة النص النبوي، وتوجيه الطلاب لهذا الحقل الحافل بالقضايا اللغوية المتعددة، وذلك بدراسة تعدد الروايات والأثر الذي تتركه في قواعد العربية.

[1] – الحديث النبوي والنحو العربي, محمود فحال ص314

* يكمن أثر النص النبوي في تأصيله القواعد النحوية، وذلك عبر دراسات إحصائية، تتبعها دراسة تحليلية ، لبيان سياق النصوص النبوية وأثرها في تأكيد قواعد نحوية أو مخالفتها إن رأت ذلك.

* وجوب عمل فهرسة تُعنى بكتب الصحاح والمسانيد ، وبيان المدروس منها وما لم يدرس، حتى يتمكن الباحث من مواصلة المشوار البحثي لتكملة النصوص التي لم تدرس، ولتعم الفائدة على البحث العلمي والدرس النحوي على وجه الخصوص

* تعدد الروايات في الشاهد النحوي سواء أكان شعراً أم قرآناً ، تناوله العلماء بالتوجيه والتأويل، وتناوله المتشددون بالنقد والتحريف، ولا زال حقل الشاهد النبوي خصباً للدراسات التطبيقية.

قائمة المصادر والمراجع

1. أمالي السهيلي،لأبي القاسم الأندلسي، تح محمد ابراهيم البنا، مطبعة السعادة
2. الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، د. رياض بن حسن الخوام ، عالم الكتب 1998
3. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي ، تح، محمد مختار عمر دمشق 1887
4. الحديث النبوي والنحو العربي, محمود فحال
5. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي تح/ محمد أبو الفضل 1964
6. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، دار الحياة/ بيروت
7. صحيح البخاري، مطبعة الشعب
8. صحيح مسلم، مطبعة التحرير
9. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك ، تح، محمد عبدالباقي1987
10. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي ، تح، عبدالسلام هارون 1979
11. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي دار الرشيد 1981
12. تعدد رواية الشاهد وأثره على القواعد النحوية، د. رياض السواد بحث علمي
13. الكتاب ، أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق /عبد اللام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط1/ د.ت